

مشروع التحول الديمقراطي في مراحل الانتقال في البلدان العربية

The Project of Democratic Transformation and Transition Phases in The **Arab Countries**

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي* Documents about Democratic Transition in the Arab Region

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وُّننشـر، هنـاً، الـوثَائُق الخاصـة بالحراك الاحتجاجـي في الْجِّزائـر، التِّي أنتجَّتها الأطَـرافَّ الفاّعلَّة فيه، والمطالبة بعدم ترشح الرئيس الجزائر المتندّى عبد العزيّز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة. ونقف، في هذا العدد، عند نشر الوثائق الصّادرة خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2019.

كلمات مفتاحية: الجزائر، عبد العزيز بوتفليقة، احتجاجات.

Keywords: Algeria, Abdelaziz Bouteflika, Protest.

الوثيقة (1) بيان الرئيس بوتفليقة تأجيل الانتخابات الرئاسية وعدم الترشح لعهدة خامسة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاةُ والسلام على أشرفِ المرسلين

وعلى آلهِ وصحبه إلى يوم الدّين

أيتها المواطنات الفضليات،

أيها المواطنون الأفاضل،

تمُرُّ الجزائر بمرحلة حساسة من تاريخها. ففي الثامن من شهر مارس الجاري، وفي جُمعةِ ثالثة بعد سابقتيها، شهِدت البلادُ مسيرات شعبية حاشدة. ولقد تابَعَتْ كل ما جرى، وكما سبق لي وأن أفضيت به إليكم في الثالث من هذا الشهر، إنني أتفهمُ ما حرك تِلكَ الجُموعِ الغفيرة من المواطنين الذين اختاروا الأسلوب هذا للتعبيرِ عن رأيهم، ذلكم الأسلوب الذي لا يفوتني، مرَّة أخرى، أن أنوه بطابعه السلمي.

إنني لأتفهم على وجه الخصوص تلك الرسالة التي جاء بها شبابنا تعبيرًا عما يخامرهم من قلق أو طموح بالنسبة لمستقبلهم ومستقبل وطنهم. وأتفهّم كذلك التباين الذي وَلِّدَ شيئًا من القلق، بين تنظيم الانتخابات الرئاسية في موعد مناسب تقنيا من حيث هو معلم من معالم حكامة الحياة المؤسساتية والسياسية، وبين التعجيل بفتح ورشة واسعة بأولوية سياسية قصوى للغاية، ومن دون تعطيل غير مبرر، المتوخى منها تصور وتنفيذ إصلاحات عميقة في المجالات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، بإشراك على أوسع ما يكون وأكثر تمثيلاً للمجتمع الجزائري، بما فيه النصيب الذي يجب أن يؤول للمرأة وللشباب. إنني أتفهم كذلك، أن مشروع تجديد الدولة الوطنية، الذي أفصحتُ لكم عن أهم مفاصله، يجدر أن يضفى عليه المزيد من التوضيح وأن يتم إعداده، حتى نتفادى أية ريبة قد تخامر الأذهـان، وذلك باستجماع الشروط اللازمة والظروف الملائمة لتبنيه من قبل كل الطبقات الاجتماعية وكل مُكونات الأمة الجزائرية.

وفاء مِنّي لليمين التي أدّيتها أمام الشعب الجزائري بأن أصون وأرجح الـمصلحة العليا للوطن، في جميع الظروف، وبعد الـمشاورات الـمؤسساتية التي ينصُّ عليها الدستور، أدعو الله أن يعينني على عدم الزيغ عن القيم العليا لشعبنا، التي كرسها شهداؤنا الأبرار ومجاهدونا الأمجاد، وأنا أعرض على عقولكم وضمائركم القرارات التالية:

أولاً: لا محلً لعهدة خامسة، بل إنني لـم أنْوِ قط الإقدام على طلبها حيث أن حالتي الصحية وسِنّي لا يتيحان لي سوى أن أؤدي الواجب الأخير تجاه الشعب الجزائري، ألا وهو العمل على إرساء أسُس جمهورية جديدة تكون بمثابة إطار للنظام الجزائري الجديد الذي نصبو إليه جميعًا. إن هذه الجمهورية الجديدة، وهذا النظام الجديد، سيوضعان بين أيدي الأجيال الجديدة من الجزائريات والجزائريين الذين سيكونون الفاعلين والمستفيدين في الحياة العمومية وفي التنمية المستدامة في جزائر الغد.

ثانيًا: لن يُجْرَ انتخاب رئاسي يوم 18 من أفريل المقبل. والغرض هو الاستجابة للطلب الـمُلِح الذي وجهتموه إلي، حرصا منكم على تفادي كل سوء فهم فيما يخص وجوب وحتمية التعاقب بين الأجيال الذي التزمت به. ويتعلقُ الأمر كذلك بتغليب الغاية النبيلة المتوخاة من الأحكام القانونية التي تكمُن في سلامة ضبط الحياة الـمؤسساتية، والتناغم بين التفاعلات الاجتماعية - السياسية؛ على التشدد في التقيد باستحقاقات مرسومة سلفا. إن تأجيل الانتخابات الرئاسية الـمنشود يأتي إذن لتهدئة التخوفات المعبَّر عنها،



قصد فسح المجال أمام إشاعة الطمأنينة والسكينة والأمن العام، ولنتفرغ جميعا للنهوض بأعمال ذات أهمية تاريخية ستمكّننا من التحضير لدخول الجزائر في عهد جديد، وفي أقصر الآجال.

ثالثًا: عزما مني على بعث تعبئة أكبر للسلطات العمومية، وكذا لمضاعفة فعالية عمل الدّولة في جميع المجالات، قرَّرتُ أن أُجري تعديلات جمة على تشكيلة الحكومة، في أقرب الآجال. والتعديلات هذه ستكون ردًا مناسبا على المطالب التي جاءتني منكم وكذا برهانا على تقبلي لزوم المحاسبة والتقويم الدقيق لـممارسة الـمسؤولية على جميع الـمستويات، وفي كل القطاعات.

رابعًا: الندوة الوطنية الجامعة المستقلة ستكون هيئة تتمتع بكل السلطات اللازمة لتدارس وإعداد واعتماد كل أنواع الاصلاحات التي ستشكل أسيسة النظام الجديد الذي سيتمخض عنه إطلاق مسار تحويل دولتنا الوطنية، هذا الذي أعتبر أنه مهمتي الأخيرة، التي أختم بها ذلكم المسار الذي قطعته بعون الله تعالى ومددو، و بتفويض من الشعب الجزائري.

ستكون هذه النّدوة عادلة من حيث تمثيلُ المجتمع الجزائري ومختلف ما فيه من الـمشارب و الـمذاهب.

ستتولى النّدوة هذه تنظيم أعمالها بحريّة تامة بقيادة هيئة رئيسة تعددية، على رأسها شخصية وطنية مستقلة، تَحظى بالقبول والخبرة، على أن تحرص هذه النّدوة على الفراغ من عُهدَتها قبل نهاية عام 2019.

سيُعرض مشروع الدستور الذي تعدُّه النّدوة الوطنية على الاستفتاء الشعبي. والندوة الوطنية الـمُستقلة هي التي ستتولى بكل سيادة، تحديد موعد تاريخ إجراء الانتخاب الرئاسي الذي لن أترشح له بأي حال من الأحوال.

خامسًا: سيُنظُم الانتخاب الرئاسي، عقب الندوة الوطنية الجامعة المستقلة، تحت الإشراف الحصري للجنة انتخابية وطنية مستقلة، ستُحدد عهدتها وتشكيلتها وطريقة سيرها بمقتضى نصّ تشريعي خاص، سيستوحى من أنجع وأجود التجارب والممارسات المعتمدة على المستوى الدَّوْلي. لقد تقرر إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة استجابةً لمطلب واسع عبرتْ عنه مختلف التشكيلات السياسية الجزائرية، وكذا للتوصيات التي طالما أبدتها البعثاتِ الملاحظة للانتخابات التابعة للمنظمات الدّولية والإقليمية التي دعتْها واستقبلتها الجزائر بمناسبة المواعيد الانتخابية الوطنية السابقة.

سادسًا: بغرض الإسهام على النحو الأمثل في تنظيم الانتخاب الرئاسي في ظروف تكفل الحرية والنزاهة والشفافية لا تشوبها شائبة، سيتم تشكيل حكومة كفاءات وطنية، تتمتع بدعم مكونات النّدوة الوطنية. والحكومة هذه ستتولى الإشراف على مهام الادارة العمومية ومصالح الأمن، وتقدم العون للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ومن جانبه، سيتولى المجلس الدستوري، بكل استقلالية، الإضطلاع بالمهام التي يخولها له الدستور والقانون، فيما يتعلّق بالانتخاب الرئاسي.

سابعًا: أتعهّدُ أمام الله عزَّ وجلَّ، وأمام الشعب الجزائري، بألا أدّخِر أيَّ جهدٍ في سبيل تعبئة مؤسسات الدّولة وهياكلها ومختلفِ مفاصلها وكذا الجماعات الـمحليّة، من أجل الإسهام في النجاح التام لخطة العمل هذه. كما أتعهّدُ بأن أسهر على ضمان مواظبة كافة المؤسسات الدّستورية للجمهورية، بكل انضباط، على أداء المهام المنوطة بكل منها، وممارسة سُلطتها في خدمة الشعب الجزائري و الجمهورية لا غير. خِتامًا أتعهّدُ، إن أمدني الله تبارك وتعالى بالبقاء والعون أن أسلم مهام رئيس الجمهورية وصلاحياته للرئيس الجديد الذي سيختاره الشعب الجزائري بكل حرية.

أيتها الـمواطنات الفضليات،

أيها المواطنون الأفاضل،

ذلِكُم هو المخرج الحسن الذي أدعوكم جميعا إليه لكي نُجنّب الجزائر الـمحن و الصراعات و هدرِ الطاقات.

ذلِكُم هو السبيل الـمؤدي إلى قيامنا بوثبة جماعية سلـمية تمكّن الجزائر من تحقيق كل ما هي مجبولة على تحقيقه، في كنف ديمقراطية مُزدهرة، جديرة بأمجاد تاريخ أمتنا. ذلِكُم هو السبيل الذي أدعوكم إلى خوضه معي وأطلب عونكم فيه ومؤازرتي.

"وقل اعملوا فسيرى اللهُ عملكم ورسولُه والـمؤمنون" صدق الله العظيم

عاشت الجزائر

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

جهة الإصدار: الإذاعة الجزائرية.

المصدر: " الرئيس بوتفليقة يعلن عن تأجيل الانتخابات الرئاسية وعدم الترشح لعهدة خامسة"، الإذاعة الجزائرية، 2019/3/11، شوهد في: 2019/12/22، في http://bit.ly/2Qk5PbI



الوثيقة (2)

رفض النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية تمديد العهدة الرئاسية





Syndicat National des Praticiens de Santé Publique

النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية Siège : 19 Bvd Victor Hugo. Alger

Agrément N° 37 RE du 15 mai 1991 eMail : contacti@snoso.dz

بيان اجتماع المكتب الوطنى

الجزائر ،12 مارس 2019

اجتمع المكتب الوطني للنقابة و الوطنية لممارسي الصحة العمومية في جلسة طارئة للنظر في التطورات التي تعيشها البلاد و الازمة السياسية الغير المصبوقة في تاريخ الجزانر المستقلة. بعد نقاش جاد و مسؤول خلص الاجتماع الى ما يلي:

إن النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية تجدد دعمها المطلق ومساندتها للمطالب المشروعة المعبر عنها في اطار الحراك الشعبي السلمي المستمر منذ 22 فبراير 2019 رافضا للعهدة الخامسة و مطالبا بالقطيعة التامة مع

رغم تنوع اشكال ووسائل الاحتجاج و في تنسيق تام عبر كل التراب الوطني.

أسلوب تسيير شؤون البلاد و التأسيس للجمهورية الثانية . كما تشيد النقابة بالهبة التاريخية المتنامية لدى كل شرانح الشعب الجزائري الذي أبهر العالم كله بسلمية حراكه

ان النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية و إذ تحي روح المسؤولية و المهنية اللذان تحلى بهما رجال الأمن من مختلف الأسلاك في تعاملهم مع المسيرات الشعبية خاصة بالجزائر العاصمة، تحذر من النداءات المجهولة المصدر و الهوية والتي تريد الإسراع بإخراج الحراك الى اوضاع قد يصعب التحكم في اثارها و قد تعصف بالمكاسب التي حققها حراك الشارع السلمي من تماسك اجتماعي و وحدة صف الجزائريين. ان النقابة الوطنية لمارسي الصحة العمومية تناشد بشدة و بصفة مستعجلة تدخل أصحاب القرار في البلاد لتوفير الظروف الملائمة للخروج من هذه الأزمة باعتماد أليات عملية للتكفل بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي.

ترفض النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية تمديد العهدة الرئاسية الحالية لرئيس الجمهورية و تدعو للذهاب الى مجلس تأسيسي توافقي و اعتماد حكومة مرحلة انتقالية تكنوقراطية تحظى بثقة الجزانريين. يدعو المكتب الوطنى المنظمات الممثلة لمهنيي قطاع الصحة للتشاور حول سبل دعم الحراك الشعبي بصفة موحدة بحدد شكلها و تاريخها لاحقا.

في الأخير تدعو النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية جميع منخرطيها للتعبنة بالتواجد الدائم و المستمر في أماكن عملهم بمختلف المؤسسات الصحية لتلبية حاجات المواطنين في هذا الوضع المتأزم الذي تمر به البلاد.

المجد و الخلود لشهداننا الأبرار *** تحيا الجزائر الكنب الوطني le Président / وحدة *** تضامن *** كرامة Ses MERABET

جهة الإصدار: النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية.

الوثيقة (3)

بيان النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية لإنجاح الإضراب والمسيرات السلمية

النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية UNPEF-CNAPESTE-SNTE-SNAPEST-CELA-SATEF

بيان:2019/07

أمام تسارع الأحداث و تطورها في البلاد عقدت النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية اجتماعا طارنا بتاريخ 12 مارس 2019 لدراسة مستجدات الوضع ، و بعد نقاش معمق و مسؤول خلص إلى:

- إن القرارات الواردة في رسالة السيد رئيس الجمهورية و التي تضمنت العدول عن الترشح لعهدة خامسة لم ترق في باقي أجزائها إلى مستوى تطلعاتنا و لم تستجب لمطالب الحراك الشعبي السلمي .
 - 2- رفض الالتفاف و القفز على أهداف الحراك الشعبي السلمي.
 - 3- الدعوة إلى احترام سيادة الشعب و إرادته.
 - 4- التأكيد أن الحراك الشعبي السلمي هو الطريق الأمن و الصحيح لتحقيق المطالب الشعبية.
 - 5- الدعوة إلى مرحلة انتقالية بوجوه جديدة تكون محل قبول شعبي تؤسس لجزائر جديدة بنظام جديد.

إن النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية تدعو الأساتذة و موظفو و عمال قطاع التربية الوطنية لإنجاح الإضراب و المسيرات السلمية ليوم الأربعاء 13 مارس 2019 عبر الوطن، فكونوا في الموعد.

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب





الوثيقة (4)

بيان حركة التقويم والتأصيل لحزب جبهة التحرير الوطنى يطالب برحيل السلطة

HKUM : CYBER SAM

FAX NO. :023264154

Mar. 13 2019 11:21AM P1

حزب جبهة التحرير الوطني حركة التقويم و التأصيل

الجزائر 2019/03/12

المرجع: 08 /م.و/ 19

بيان صحفي

تعتبر حركة المتقويم و التأصيل لحزب جبهة التحرير الوطني أنّ ردّ السلطة جاء باهتا و غير متجاوب إطلاقا مع مضمون رسالة الشعب الجزائري الآيي التي كانت واضحة للغاية و التي لم يطالب فيها فقط برحيل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و إنما أيضا بالرحيل الغوري للسلطة الحاكة تحت جميع مسقياتها و الكفّ عن العبث بالبلاد و مقتراتها، كما تشجب حركة التقويم و التأصيل بقوة الرغبة الملحة للسلطة في تماديها بالاعتداء على الدستور فتما و روحا بالقول تمديد الفترة الرئاسية الحالية الآيلة للاتهاء إلى أجل غير مسمى عبر حبك مناورة سياسوية متجددة متكاملة الفصول و المفامرة بالجزائر نحو الجهول لأنّ الجزائر أكبر بكثير من أن تقرّم في متجددة متكاملة الفصول و المفامرة بالجزائر نحو الجهول لأنّ الجزائر أكبر بكثير من أن تقرّم في أي شخص كان أو أية مجموعة ، وهنا ثقوه الحركة بالموقف المشرف للقضاة و المحامين و مساعدي العدالة الرافض الاعتداء على المستور وإنّ هذا النوع من التصرفات المرفوضة التي مساعدي العدالة الرافض الاعتداء على المستور وإنّ هذا النوع من التصرفات المرفوضة التي تسلكها السلطة يرمي إلى إفراغ الحراك السياسي الشعبي الراقي من محتواه الحقيقي و تتفيه انتصار الشعب و الالتفاف على المارسة الديموقراطية في جوهرها و على مبدأ التداول على السلطة يواسطة الانتخاب بكل حرية و اقتناع.

السحه واسحه المحاب على التأصيل لحزب جبهة التحرير الوطني ترفض كافة أنواع التدخل إن حركة التقويم و التأصيل لحزب جبهة التحرير الوطنين المتجذرة في صفوف المواطنين الأجنبي في حاضر ومستقبل الجزائر و تجدّد ذات الحركة المتجذرة في صفوف البلاد إلى عاية الدورة إلى حابة و تحديث المراج المشروعة للشعب الجزائري السيّد .

عاشت الجزائر

المجد والخلود للشهداء الأبرار

ملسق حركة التقويم و التأصيل المواثقي مادة التحرير الوضني عبادة المحرير الوضني عبالكرم عبادة

الوثيقة (5)

بيان حركة مجتمع السلم - حمس يدعو إلى التغليب لغة الحوار في الجزائر



#بيان

اجتمع المكتب التنفيذي الوطني لحركة مجتمع السلم في لقائه الأسبوعي يوم الثلاثاء 12 مارس ودرس التطورات السياسية والوضع العام في البلاد، وبعد النقاش المستفيض ودراسة مختلف جوانب الموضوع والاستماع إلى آراء المسؤولين التي وصلتنا من داخل الحركة في مختلف الولايات والجالية الجزائرية والهياكل والمؤسسات وأهل الرأي من محبي الحركة وفي محيطها قرر ما يلي: أولا: يعتبر المكتب التنفيذي الوطني أن الإجراءات التي أعلنها رئيس الجمهورية لا ترقى إلى طموحات الشعب الجزائري الذي خرج بالملايين في مختلف الولايات يطالب بتغيير فعلي، وأن هذه الإجراءات هي التفاف على إرادة الجزائريين يقصد بها تفويت الفرصة التاريخية للانتقال بالجزائر نحو تجسيد الإرادة الشعبية والتخلص نهائيا من النظرة الأحادية الفوقية.

ثانيا: يؤكد أن إجراءات التأجيل التي أعلن عنها لا تتوافق مع مبادرة حركة مجتمع السلم التي عرضتها على الرئاسة والمعارضة بكل شفافية ووضوح، وهي إفراع لمحتواها واستعمال لصدقيتها ومصداقيتها لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال، ومن الفروق الجوهرية بين قرارات رئاسة الجمهورية لتأجيل الانتخابات ومبادرة حركة مجتمع السلم التي سلمت للرئاسة مكتوبة واطلعت عليه جل الأحزاب والشخصيات المعارضة ما يلي:

- 1. تفتقد كلية لمبدأ التوافق الذي دعت إليه الحركة منذ الصائفة الماضية والذي لم تسع له السلطة مطلقا بأي شكل من أشكال من خلال الحوار المسؤول والمباشر معتمدة على ذهنية الانفراد والأحادية المعهودة والتأثيرات الخارجية، والاكتفاء بالتوافقات بين أجنحتها فحسب دون أي اعتبار لمطالب الجماهير الداعية لتغيير قواعد اللعبة كلية ولا لنضالات الطبقة السياسية الوطنية الصادقة.
- 2. تفتقد إلى الإطار القانوني والدستوري الذي حرصت عليه الحركة منذ اللحظة الأولى في حواراتها مع رئاسة الجمهورية والأحزاب والشخصيات حيث أن الحركة دعت في حالة تحقق التوافق الوطني -باعتباره عقدا اجتماعيا جديدا -إلى تعديل دستوري جزئي متوافق عليه يبيح التأجيل.
- 3. لا تحدد هذه الإجراءات آليات الاتفاق على الإصلاحات العميقة والاكتفاء بالحديث عن ندوة وطنية قد تكون هي أداة تمييع الإصلاحات بعد توقف الحراك الشعبي.
- لا تتضمن تشكيل حكومة توافقية ترأسها شخصية توافقية تشرف على إنجاز الإصلاحات المتوافق عليها.
- 5. غير محددة بفترة زمنية من ستة أشهر إلى سنة مثلما ذكر في مبادرة الحركة وما طلبه العديد من الأحزاب والشخصيات، مما يجعل الإجراءات المعلن عنها تمديدا للعهدة الرابعة لا تأجيلا للانتخابات. ثالثا: وعلى هذا الأساس تعلن الحركة بأن مبادرتها كان يمكن أن تكون حلا سلسا للأزمة لو طبقت في وقتها قبل الحراك الشعبي، ومع ذلك لا تزال الحركة متمسكة بروح "مبادرة التوافق الوطني" وتأجيل



مجتمعة في لقائها الأخير. وتدعو السلطة للاستماع لصوت الشعب، وتبقى منفتحة لأي مبادرة أخرى تحقق التحول السياسي السلس والآمن والخادم للمصلحة العامة وليس لمصلحة العصب الحاكمة أو الزمر المتعطشة للوصول للسلطة على حساب الهبة الشعبية العظيمة.

رابعا: وبالرغم من تثمين الحركة اتفاق المعارضة على مطلب تأجيل الانتخابات في البندين 5-6 من البيان المعلن يوم الخميس 07 مارس 2019 فإنها تحملها مسؤولية عدم قدرتها على الاتفاق على رؤية سياسية كاملة وعدم اتفاقها على آليات محددة للانتقال السياسي والاكتفاء بتوجيه السهام لبعضها البعض بالمزايدات والاتهامات الجوفاء التي لا تنفع البلد في هذا الظرف العصيب الذي تمر به الجزائر، ومحاولة البعض ركوب موجة الحراك الشعبي بالمزايدات التي لا طائل منها.

خامسا: تؤكد الحركة بأن البوصلة الوحيدة التي تحدد وجهتها السياسية في ظل التطورات المتسارعة القائمة هي الإرادة الشعبية الجماعية الجامعة التي تجاوزت الصراعات الحزبية، والمزايدات الأيديولوجية، عبر المسيرات التاريخية العظيمة التي التحمت معها الحركة بقياداتها ومناضليها مركزيا ومحليا منذ اللحظة الأولى كمواطنين شرفاء نزهاء لا تحدوهم إلا المصلحة الوطنية التي صارت تُعرف في الميدان لا في صالونات السياسيين، ولا في المخابر المظلمة للسلطة السياسية التي فقدت القدرة على فرض إرادتها الفوقية المعهودة.

سادسا: تدعو الحركة جميع الأطراف إلى تغليب لغة الحوار الذي لا يقصي أحدا في الطبقة السياسية والمجتمع المدني ويشمل شباب الحراك الشعبي بما يجسد التوجه الوطني الصادق نحو ما يحقق الانتقال الديمقراطي السلس المتفاوض عليه كما نصت عليه وثيقة مزافران ومبادرة التوافق الوطني وما تطلبه الجموع في الساحات، على شاكلة ما حدث في العديد من الدول التي مرت بظروف مشابهة أو أصعب من ظروفنا.

سابعا: وفي الأخير تثمن الحركة مجددا الأداء السلمي الحضاري المبدع الذي صنعه الجزائريون في مسيرات الجمعة الثلاث، وعدم الانحراف نحو العنف بأي شكل من الأشكال، فالجزائر بلد عظيم يكفي جميع أبنائه، وبإمكانه أن يصنع تجربة فذة نسعد بها جميع أبنائه، وبإمكانه أن يصنع تجربة فذة نسعد بها جميع أبنائه، وبإمكانه أن

تحيا الجزائر

الوفاء لبيان أول نوفمبر

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

د. عبد الرزاق مقري رئيس الحركة

الوثيقة (6)

بيان مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين يؤيد الحراك الشعبي السلمي في الجزائر

بيان مجلس الاتحاد

- ان مجلس الاتحاد بعد تقييمه للتطورات الأخيرة على الساحة الوطنية، و بعد المشاورة بين أعضائه يصدر البيان التالي:

أولا: يتمسك مجلس الاتحاد بالبيان الصادر في 2019/03/06 المؤيد و المثمن للحراك الشعبي السلمي المطالب بتأجيل الانتخابات الرئاسية و تغيير نظام الحكم.

<u>ثانيا:</u> ان الاجراءات الأخيرة المعلن عنها من رئاسة الجمهورية غير مقبولة كونها لا تلبي المطالب الشعبية بتغيير النظام و ليس في تمديد عمره، كما أن هذه الاجراءات تصطدم ببنود الدستور الأمر الذي يعد خروجا عن الشرعية الدستورية.

ثالثا: ان تأسيس مرحلة انتقالية قصيرة المدى بات ضرورة حتمية من أجل انتخابات رئاسية ذات مصداقية تتم في أجواء هادئة.

رابعا: ان الجزائر تمر بمنعطف تاريخي و تهددها مغاطر جمة لذا يتعين على السلطة القائمة الإسراع في فتح حوار عاجل مع العراك الشعبي و المعارضة لايجاد المغارج الدستورية و السياسية لتشكيل حكومة حيادية توافقية مقبولة من الحراك الشعبي لتسيير هذه المرحلة الانتقالية مع التأكيد بأن هذه الحكومة يجب أن تكون ذات سيادة و بصلاحيات تنفيذية كاملة باعلان دستوري مؤقت و تقتصر مهمتها على تسيير المرحلة الانتقالية و الاعداد و الاشراف على الانتخابات الرئاسية المقبلة، مع العلم بأن هذه الحلول ممكنة إذا توفرت الارادة السياسية الجادة و النوايا الحسنة لمصلحة

خامسا: يدعو مجلس الاتحاد جميع الزميلات و الزملاء المحامين باعتبارهم أبناء الشعب للبقاء مجندين و مساندين للحراك الشعبي السلمي.

يبقى المجلس الاتحاد في اجتماع مفتوح.

عاشت الجزائر حرة مستقلة و ديمقراطية المجد و الخلود لشهدائنا الابرار

حرر بالجزائريوم 2019/03/12

عن مجلس الاتحاد رئيس الاتحاد الاستاذ احمد ساعي





الوثيقة (7)

بيان اللقاء التشاوري الخامس للمعارضة يؤكد تأييد الحراك ويرفض التدخل الأجنبي ويدعو إلى حوار وطني

بسم الله الرحمن الرحيم ييان اللقاء التشاوري الخامس

في الاجتماع الخامس التشاوري للمعارضة المشاركة فيه بجميع أطيافها بما فيها نشطاء من الهبة الشعبية السلمية، بمقر جهة العدالة و التنمية بابا أحسن – الجزائر -، وبعد تثمين نتانج اللقاءات والمواقف السابقة المعبر عنها، وتجند الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج ، دار نقاش بين الحضور تميز بالعمق و الوضوح و القوة كما تدخل بعض الشباب من الهبة الشعبية السلمية، و تناول الاجتماع تطورات الأوضاع والظروف التاريخية الاستثنائية التي تمر بها البلاد وخاصة ما أقدمت عليه السلطة السياسية من خطوات لا ترقى لمطالب الشعب وأكد الحضور:

- 1- رفض قرارات الرئيس شكلا ومضمونا واعتبارها تمديدا للعهدة الرابعة بعد رفض الشعب للخامسة.
- 2- اعتبار أن السلطة القائمة لا يمكن أن تستمر خارج أي ترتيب دستوري وضد الإرادة الشعبية.
 وهي غير مؤهلة لقيادة المرحلة الانتقالية. بل أن استمرارها كسلطة فعليه يشكل خطرا
 حقيقيا على الاستقرار والأمن الوطنين.
 - 3- دعوة جميع النواب الشرفاء والعقلاء للانسحاب من البرلمان بغرفتيه.
- 4- تأكيد مساندتنا للهبة الشعبية لتحقيق مطالها بالاستمرار في المشاركة معها في هبتها وإسنادها مع إدانة الاستخفاف بها واحتقار مطالها، وشجب تعنت أصحاب القرار إزاءها والدعوة لتجند بفوة وسلمية لإنجاح مسيرات الجمعة .
- 5- تجديد رفضنا بقوة أي تدخل أجنبي تحت أي شكل من الأشكال في شؤوننا الداخلية ونستنكر
 سعى السلطة للاستعانة بالخارج للالتفاف على الهبة الشعبية السلمية.
- 6- حرصا منا على الحفاظ على الإجماع الوطني حول الجيش الوطني الشعبي وحول مهامه الدستورية نرفض إقحامه في التجاذبات السياسية .
- 7- الدعوة لعقد لقاء وطني مفتوح يجمع الجهة الرافضة لمسلك السلطة اعتبارا للخطر الذي يمثله على الاستقرار الوطني ووحدة الأمة، بهدف إجراء حوار جاد لصياغة المطالب الشعبية ووضع خريطة طريق للانتقال الديمقراطي وبناء نظام حكم جديد بعيدا عن إملاءات القوى غير الدستورية التي تحكم البلاد.

الجزائر: الأربعاء 13 مارس 2019 الموافق لـ: 07 رجب 1440 هـ

جهة الإصدار: موقع فيسبوك.

المصدر: لم تنشر الوثيقة سوى صفحة واحدة على "فيسبوك" وتم حذفها لاحقًا، وهناك مواقع إعلامية كثيرة ذكرت خبر انعقاد اللقاء التشاوري الخامس يوم 13 آذار/ مارس 2019، لكنها لم ترفق الوثيقة مع الخبر.

الوثيقة (8)

بيان النقابات المستقلة لمختلف القطاعات

النقابات المستقلة لمختلف القطاعات

UNPEF-CNAPESTE-SNAPEST-SNPSP-SNTE-SNAP-CNII-SNTFP-SATEF-CELA-SNVFAP-CNES

الجزائر في:14 مارس2019

بيان:2019/02

- إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات توجه تحية إكبار وتقدير للشعب الجزائري الذي أعاد الأمل في بناء جزائر جديدة مؤكدا تجذره وارتباطه بأرضه وجزائريته وإصراره على حريته من خلال حراكه السلمي والتاريخي.
- إن القابات المستقلة لمختلف القطاعات تجدد دعمها ومساندتها للمطالب المشروعة المعبر عنها في إطار الحراك الشعبي
 السلمي المستمر منذ 22 فيفري 2019.
 - إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات عقدت اجتماعاً استثنائيا يوم 14 مارس 2019 والذي توج بالقرارات التالية:
 - 1- رفض تمديد العهدة الرئاسية الحالية والقرارات المصاحبة لها في رسالة السيد رئيس الجمهورية لعدم دستوريتها.
 - 2- رفض كل محاولات الانتفاف على مطالب الحراك الشعبي السلمي وحماية واحترام سيادة الشعب
 - 3- المطالبة بمرحلة انتقالية تسير ها حكومة توافقية تقنوقر اطية تكون محلّ قبول شعبي تؤسس لجزائر جديدة ونظام جديد.
 - 4- الدعوة للمشاركة القوية في مسيرات الجمعة.

إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات ترفض رفضا قاطعا أيّ تدخل أجنبي، وتشيد بالتلاحم الشعبي لتقوية الجبهة الداخلية والحفاظ على وحدة الشعب وسلامة الوطن



جهة الإصدار: النقابات المستقلة لمختلف القطاعات.

المصدر: "النقابات المستقلة ترفض الحوار مع الحكومة"، بوابة الشروق، 2019/3/14، شوهد في 2019/12/22، في: https://bit.ly/2XvEj1w

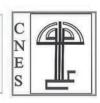


الوثيقة (9)

بيان المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الرافض للالتفاف على مطالب الحراك



المجلس الوطني لأستاذة التطيم العلي Conseil National des Enseignants du Supérieur وصل إعتماد رقم : 47/رت المسادر عن وزارة العمل بتاريخ (1992/01/07) المغرب المسادر عن (وزارة العمل المؤال العاصمة المغرب الوطني: 80 شارع الرزاقي حماني (اشاراس سافة) الجزائر العاصمة Mob 0771733852



بيان للرأى العام

إن المجلس الوطني لأستذة التعليم العالي والبحث العلمي - CNES - ، ينهي لكافة المنخرطين والأستذة الجامعين وكذا الراى العام الوطني، ان الوزير الأول المعين مؤخرا، وفي إطار مساعية التشاورية وجه دعوة رسمية لنقابتنا لحضور أجتماع يوم 18-03-2019 بمقر الحكومة . إلا أن المكتب الوطني وبالنظر للحراك الشعبي التاريخي ومطالبه الشرعية القاضية بتغيير النظام السياسي والذي إنخرطت فيه نقابتنا منذ 2019/02/22 وكفة أستذة التعليم العالي . قرر رفض الدعوة تماشيا مع الموقف المبدني لنقابتنا الرافض لأية مساومات أو مناورات التي من شأنها الإلتفاف علي هذا الحراك ومطالبه المشروعة . كما يجدد المجلس الوطني لاساتذة التعليم العالي إنخراطه ومرافقته لهذا الحراك .

في 17-03-2019 عن المكتب الوطني



المنسق الوطني عزي عبد المالك

الوثيقة (10)

بيان الاتحاد العام للعمال الجزائريين داعم للحراك السلمى



الاتحاد الولائي عنابة المعهد النقابي شاطئ ريزي عمر

بيــــان

نحن اللجنة التنفيذية للاتحاد الولائي عنابة و على رأسها أمينها العام عيد: فريت عمال وكذا الاتحادات المحلية ، أتوجه إلى كل العاملات و العاملين ولاية و المنخرطين تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، فنحن قبل أن نكون ابيين فنحن عمال وقبل أن نكون عمال فنحن من الشعب و لذا نزكي و نثمن الحراك أعبي السلمي فإن الصرخة المنبعثة من قلب المظاهرات و خاصة من شبابنا الرائع الذي بر بشكل مشروع عن الطموح الكبير للجزائر.

كما نحيي التحضر و الروح الوطنية التي تحلت بها المسيرات الشعبية و كذا وقف المسؤول و المهني و المثالي لقوات الأمن.

عاش الاتحاد العام للعمال الْجَرْائريين

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

E-mail: uw-annabara ugta.dz

الفاكس:45.78.65 (038)

(038) 45.78.65 : 🛥

جهة الإصدار: الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

المصدر: "مباشر: الحراك يتواصل"، الخبر، 2019/3/17، شوهد في: 2019/12/22، في http://bit.ly/2XQThu1



الوثيقة (11)

بيان النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية الرافض لتمديد العهدة الرئاسية

النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية UNPEF-CNAPESTE-SNTE-SNAPEST-CELA-SATEF الجزائر في 17 مارس2019

بيان:2019/08

بتاريخ 17 مارس 2019 على اثر دعوة الوزارة الأولى لحضور لقاء تشاوري عشية اليوم مع نقابات التربية و بحكم التزامنا و انخراطنا في الحراك الشعبي الرافض للقرارات التي تضمنتها رسالة رئيس الجمهورية من جهة و عدم اكتراث السلطة القائمة في البلاد لأصوات الملايين من الشعب الجزائري التي خرجت في مسيرات الرفض ليوم الجمعة 15 مارس 2019 من جهة أخرى.

إن الواجب الوطني يقتضي منّا أن نجدد التمسك بقر ار اتنا و اقتر احاتنا المعلن عنها في بياناتنا السابقة و المتمثلة في ما يلي:

1- رفض تمديد العهدة الرنامية الحالية و القرارات المصاحبة لها في رسالة السيد رئيس الجمهورية لعدم دستوريتها.

2- رفض كل محاولات الإلتفاف على مطالب الحراك الشعبي السلمي وحماية و إحترام سيادة الشعب. 3- الدعوة إلى مرحلة انتقالية تسيرها حكومة توافقية بوجوه جديدة تكون محل قبول شعبي للخروج من الوضعية غير الدستورية.

إن النقابات المستقلة لقطاع التربية تقرّر عدم المشاركة في هذا اللقاء

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب



جهة الإصدار: النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية.

المصدر: "مباشر: الحراك يتواصل"، الخبر، 2019/3/17، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2XQThu1

الوثيقة (12)

بيان التجمع الوطني الديمقراطي يؤيد المطالب السلمية للجزائريين



التجمع الوطني الديمقراطي ١٠٨٠ - ١٠٨٠ المركة عند ١٠٨٠ المركة المر

أمل - عمل - تضامن

الأمين العام

رفر: ، /دع/19

الجزائر في، 17 مارس 2019

إلى الأخوات والإخوة مناضلي التجمع الوطني الديمقراطي، حَت إشراف السيدات والسادة أمناء المكاتب الولائية للحزب.

أخواتي المناضلات، إخواني المناضلين..

يسعدني أن أتوجه إليكم بهذه الرسالة وأنا بين أحضان عائلتي السياسية التجمع الوطني الديمقراطي، مجنّد لخدمة حزبنا وللمساهمة في خدمة وطننا الغالي الجزائر.

صحيح أنّ الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا، في الفترة الأخيرة، لا تترك مجالا للارتياح، إن على مستوانا كأشخاص أو على مستوى عائلتنا السياسية. غير أنّه موازاة مع أدائنا لمهامنا بصدق وتفانى تجاه الجزائر، لابد علينا كذلك التكفل بشؤون حزبنا.

فأخوكم المجنّد لخدمتكم. قد قضى مؤخرا خمس (5) سنوات متتالية، كعربون جديد، في خدمة الجزائر دون كلل أو ملل. وكذا في دعم رئيس الجمهورية في كل الظروف، وهذا بشهادة الخصم قبل الصديق.

كما كان التجمع الوطني الديمقراطي دانما في الخط الأمامي لخدمة الجزائر والدفاع عن مواقفها ودعم قيادة البلاد وعلى رأسها المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

وقد تقاسمنا طوال هذه المسيرة أفراح شعبنا بإنجازاته التنموية. كما كان لعائلتنا السياسية شرف تزكيتها من طرف المواطنين الذين انتخبوا على قوانمنا خلال الاستحقاقات الانتخابية الماضية. ولم تخلو هذه المسيرة كذلك من تعرض حزبنا لضربات موجعة تجرّع آلامها في صمت فرضته روحه الوطنية.

بالفعل، إنّ الظرف الراهن يتطلب منا التفرع بكل قوانا وبوحدة صفوفنا للمساهمة في تجاوز الجزائر لأزمتها الحالية من خلال تغليب التعقل في خدمة المصلحة الوطنية.



إنَ هذه الغاية الوطنية النبيلة تستوقفنا جميعا للعمل على رصّ صفوف حزبنا. بغية تجنيد كافة طاقاتنا الحيّة في المجتمع لبسط السكينة والتعقل، قصد تجسيد التغيير المنشود بطرق منتظمة تحى استقرار الدولة وسلامة البلاد.

وفي هذا الإطار، سنعمل بعون الله، على مستوى المكتب الوطني وكذا مع أمناء المكاتب الولائية لتحقيق هذه الغاية. وبهذا الخصوص، سأعقد عما قريب لقاءً مع أمناء المكاتب الولائية لتعزيز معالم خطة العمل للغرض المشار إليه أعلاد.

وفي نفس السياق. سيدافع التجمع الوطني الديمقراطي عند مشاركته في الاستشارات والمشاورات والحوارات، على قناعة أساسية، وهي إلزامية قبول الجميع التنازلات التي من شأنها إقناع المواطنين بمصداقية الانتقال الديمقراطي السلس المعروض من طرف السيد رئيس الجمهورية، باعتبارها تنازلات يمكن أن تقنع كذلك أطياف الساحة السياسية برمتها، ولاسيما المعارضة، للمشاركة في الندوة الوطنية والعمل فها بكل سيادة وديمقراطية على تعديل الدستور وإعداد قانون انتخابات جديد وكذا تأسيس الهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات.

أخواتي المناضلات، إخواني المناضلين..

بالأمس القريب، ساهم أبناء التجمع الوطني الديمقراطي بشجاعة في بقاء الجزائر شامخة في معركتها ضد الإرهاب. ونحن مقتنعون اليوم، كأفراد لهذه العائلة السياسية أنّ لاشيء أغلى من إنقاذ الجزائر من أي مأزق أو أزمة تعترضها. فلا حُكم ولا سلطة أغلى من الجزائر.

فمثلما يحيّي الجميع المطالب السلمية لشعبنا فلابد من الاستجابة لها في أقرب الآجال. حتى نجنّب بلادنا أي انزلاق لا قدّر الله، وحتى تستعيد الجزائر أنفاسها لمواصلة مسار تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

هذا ما رغبت، أخواتي، إخواني المناضلين، مقاسمتكم إياه، وهذه رسالتي لكم بمثابة خارطة طريق سنعمل على تجسيدها معاً من أجل الجزائر.

تقبلوا مني تحياتي الأخوية والنضالية.



الوثيقة (13)

بيان جبهة المستقبل يؤكد على تطبيق الدستور لضمان انتقال سلس للسلطة



جبهة المستقبل

Front El Moustakbal

الجزائر في : 22 /2019/03





لخامس جمعة على التوالي ، لم يدخر الشعب الجزائري من خلال مسيراته ، أي جهد في التعبير عن مطالب شرعية تحمل وعيا ونضجا سياسيين يشهد لهما الداخل والخارج ، ولا صوت يعلو على صوت الشعب .

-إن المكتب الوطني لحزب جبهة المستقبل تابع عن قرب و بكل اهتمام لمراحل الحراك الذي تعيشه البلاد ، وأكد في كل مرة خلال اجتماعاته في دورته المفتوحة على تأييده ومشاركته الشعب الجزائري في مطالبه الشرعية ، وأمام تعنت السلطة وعقم مبادراتها فإن حزب جبهة المستقبل يبادر بخطة مدروسة بكل واقعية و بصيرة ودون الخروج عن نطاق أحكام الدستور.

- حرصا منه على أمن وسلامة وقيام مؤسسات الدولة وتفاديا لأي إنزلاقات قد تؤدي
 إلى وضع خطير يهدد البلاد.
 - إيمانا منه ، و وفاءا لمبدأ أن الحوار هو أفضل السبل الحضارية لتفادي الأزمات وحلها.
 - وعيا منه بالدور المحوري الذي يضطلع به كهيئة دستورية فاعلة في الساحة السياسية .

و عليه فإن حزب جبهة المستقبل يبادر بمايلي

أولا: تفعيل الهادة 102 من الدستور ويكون ذلك بإحدى الطريقتين التاليتين: إما عن طريق تقديم السيد الرئيس استقالته قبل انتهاء عهدته .

"أو بمبادرة من المجلس الدستوري الذي يجتمع وجوبا لإعلان حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بعد استكمال الإجراءات الدستورية.

Tél./ Fax : E-mail : Site Web : 00 213 (0) 21 68 75 01 parti.fm.info@gmail.com

www.frontelmoustakbal.dz

العانف الفاكس: البريد الالكتروني:

الموقع الالكتروني:





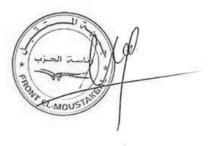
جبهة المستقبل Front El Moustakbal

<u>ثانيا</u>: تولي السيد رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لهدة 90 يوما تنظم و تجرى خلالها انتخابات رئاسية .

<u>ثالثا:</u> تفعيل المادة 194 من الدستور واستحداث هيئة عليا لمراقبة الانتخابات ، مع توسيع صلاحياتها الى تنظيم ومراقبة الانتخابات والإعلان على نتائجها .

رابعا: الإبقاء أثناء هذه المرحلة على كل المؤسسات الموجودة و ذلك حفاظا على السير العادي لشؤون الدولة .

إن حزب جبهة المستقبل الذي بادر سنة 2014 بفكرة الجمهورية الثانية التي أرادها أن تكون بطريقة سلسة بعيدة عن كل أشكال العنف وليس على أنقاض الجمهورية الأولى . كما يؤكد أنه لا مناص من تطبيق الدستور لضمان انتقال سلس و آمن للسلطة ، و تجسيد التداول عليها بالطرق الشرعية .



Tél./ Fax :

E-mail:

Site Web :

00 213 (0) 21 68 75 01

parti.fm.info@gmail.com

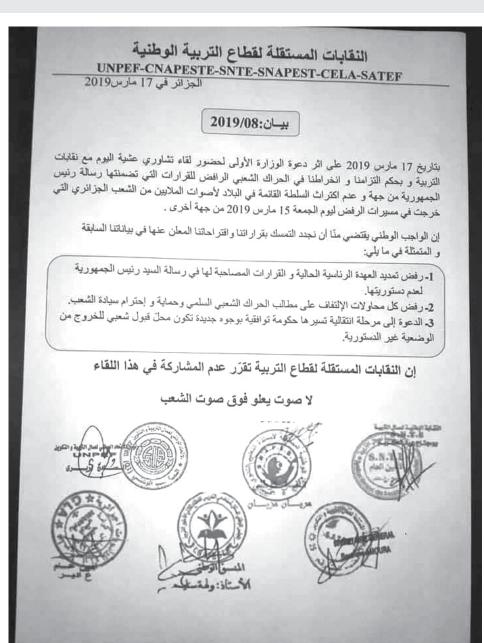
www.frontelmoustakbal.dz

العانف الفاكس:

البريد الالكتروني:

الموقع الالكتروني:

الوثيقة (14) بيان التجمع الوطني الديمقراطي يطالب باستقالة أحمد أويحيى



جهة الإصدار: التجمع الوطنى الديمقراطي.

المصدر: "باتنة: منتخبو ومناضلو الأرندي يطالبون أويحيى بالاستقالة"، الخبر، 2019/3/23، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/32va21L



الوثيقة (15)

بينا اللقاء التشاوري السادس لفعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم اللقاء التشاوري السادس

ك "فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب"

إن المجتمعين من شخصيات وطنية و أحزاب ونقابات ومثقفين وفاعلين سياسيين بمقر جبهة العدالة والتنمية ببابا أحسن - الجزائر - بتاريخ 17 رجب 1440 هـ الموافق 23 مارس 2019، و استمرارا للقاءات التشاورية السابقة الداعمة للببة الشعبية السلمية و بعد نقاش تشاوري مفتوح و مسؤول خلصوا إلى مايلى:

- 1- تسمية جلسات التشاور ب: "فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب"
- 2- توجيه نداء للشعب الجزائري للاستمرار في الحراك والانتباه لكل محاولات الاختراق أو الإضعاف أو الالتفاف حول مطالبه. وأن لا يتوقف عن ذلك إلى غاية تحقيق مطالبه.
- 3- اقتراح خارطة الطربق لحل سياسي في إطار الشرعية الشعبية المنصوص عليها في المادة 07 من الدستور و تنفذ بعد انقضاء العبدة الرئاسية الحالية. و تتمثل في:
- أ- الإقرار بمرحلة انتقالية قصيرة. يتم فيها نقل صلاحيات الرئيس المنتهية عهدته لهيئة رئاسية .
- ب- دعوة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي للاستجابة لمطالب الشعب والمساعدة على تحقيقها في إطار احترام الشرعية الشعبية.
- تشكيل الهيئة الرئاسية من شخصيات وطنية مشهود لها بالمصداقية والنزاهة والكفاءة.
 تتبنى مطالب الشعب. ويلتزم أعضاؤها بالامتناع عن الترشح أو الترشيح في الاستحقاقات
 الانتخابية اللاحقة.
 - ج- تتولى الهيئة الرئاسية صلاحيات رئيس الدولة وتقوم بالمهام التالية :
 - 1- تعيين حكومة كفاءات وطنية لتصريف الأعمال.
 - 2- إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتنظيم الانتخابات.
 - 3- تعديل قانون الانتخابات بما يضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة.
- د- اتفق الحضور على الاستمرار في المشاورات حول القضايا والخطوات المكملة لها بما يضمن
 تحقيق مطالب الشعب،
 - ه تحدد فترة تجسيد بنود خارطة الطريق في أجل لا يتجاوز الستة أشهر .
- و- يؤكد الحضور على الاستمرار في النقاش حول خارطة الطريق لوضع التفاصيل اللازمة
 والاليات المناسبة لتحقيق مطالب الشعب، واستعدادهم لدراسة مقترحات أخرى تلي مطالب
 الشعب.
- ز- التنديد بالحملة التي يقوم بها وزير الخارجية عبر مختلف الدول الأجنبية والرامية إلى تشويه الهبة الشعبية السلمية والالتفاف حول مطالها.

الوثيقة (16)

بيان تفعيل المادة 102 من الدستور الجزائري

أكد الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، على أن الحل الكفيل بالخروج من الأزمة التي تمر بها الجزائر "منصوص عليه في المادة 102 من الدستور"، وذلك في كلمة ألقاها خلال زيارة عمل وتفتيش إلى الناحية العسكرية الرابعة بورقلة، قال فيها "يتعين بل يجب تبني حل يكفل الخروج من الأزمة، ويستجيب للمطالب المشروعة للشعب الجزائري، وهو الحل الذي يضمن احترام أحكام الدستور واستمرارية سيادة الدولة، حل من شأنه تحقيق توافق رؤى الجميع ويكون مقبولا من كافة الأطراف، وهو الحل المنصوص عليه في الدستور في مادته 102".

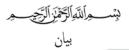
جهة الإصدار: وكالة الأنباء الجزائرية.

المصدر: "الحل للخروج من الأزمة منصوص عليه في المادة 102 من الدستور (قايد صالح)"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/3/26، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/399gXRn



الوثيقة (17)

بيان حركة عزم يؤكد على تعيين حكومة كفاءات واستقالة رئيس مجلس الأمة واستقالة رئيس المجلس الدستوري



الجزائر في: 26 مارس 2019

تابعت حركة عزم باهتام تدخل الفريق رئيس آركان الجيش الوطني الشعبي نائب وزير الدفاع الوطني السيد أحمد قايد صالح اليوم وما قدمه من اقتراح للحل بتغيل المادة 102 من المستور والتي تعني اجتماع المجلس المستوري وجوبا لإعلان حالة شغور منصب رئيس الجمهورية.

إلا أتما في عزم نرى أن تفعيل المادة 102 فقط غير كاف بل يجب أن يسبل تطبيق هذا المنتزح المستوري جملة من الإجراءات التي ستساهم لامحالة في السير نحو النغير الذي ينشده الشعب الجزائري قبل اجتماع المجلس الدستوري وإعلان حالة الشغور

نوجز أهمة الإجراءات الواجب اتخاذها قبل تفعيل المادة 102 فيما يلي:

- تعيين حكومة كفاءات وطئية برئاسة شخصية ذات تاريخ سياسي نظيف .
- استقالة رئيس مجلس الأمة وتعويضه بشخصية وطنية مقبولة شعبياً.
 استقالة رئيس المجلس البستوري وتعيين شخصية مشهود لها بالتواهة والكفاءة وتحظى بالإجماع.
- 3- استقالة رئيس المجلس الدستوري وتعين سخصية مشهولا لها بالقواهة والكفاءة وخطع بالإجراع.
 4- إنشاء لجنة مستمئة للإشراف على الانتخابات وتنظيمها لضان انتخابات نزيبة وشفافة يسهر عليها قضاء حر
- ريمان بشكل عالى .

إننا في حركة عزم مؤمنون أن الشعب هو السبيد وأنه مصدركل السلطات. وأن الخيارات والحلول لمجب أن يكون مصدرها الشعب الخزائري. وأي حل لا ينسحم مع تطلعاته يستلزم منا النصال أكثر إلى غاية الزصول للمولة الني نشدها جيماً. دولة مدينة تحجزم الدستور وقوابين الجمهورية في إطار بيان نوفهر

حركة عزم الأمانة الوطنية المؤقتة

الوثيقة (18)

بيان التجمع الوطني الديمقراطي يوصي باستقالة رئيس الجمهورية وتعيين عاجل للحكومة



التجمع الوطني الديمقراطي X:۸۲:+ X:•۷' X:•٥٣٠ RASSEMBLEMENT NATIONAL DEMOCRATIQUE

الجزائر في، 27 مارس 2019

بيان

يتابع التجمع الوطني الديمقراطي، ببالغ الاهتمام، تطورات الأوضاع في البلاد، شأنه شأن جميع الوطنيين الغيورين على سلامة الجزائر.

وقد عبر التجمع، منذ بضعة أيام، عن مطالبته السلطة بالمزيد من التنازلات بغية تنفيذ الخطة السياسية التي أفصح عنها السيد رئيس الجمهورية يومي 3 و 11 من الشهر الجاري. غير أنّ الأحداث المسجلة كل يوم، قد أثبتت انسداد الطريق أمام هذا المسعى السياسي.

ويذكّر التجمع أنّ اللقاء الأخير بين أمناء المكاتب الولاتية والمكتب الوطني للحزيب، قد تطرق إلى مناقشة الأوضاع السائدة في البلاد، ووضع تصورا كان ينوي عرضه على السلطة في إطار المشاورات، تصور مرتكز إما على المسار السياسي المعلن عنه من طرف السيد رئيس الجمهورية، وإما على اللجوء إلى أحكام الدستور وخاصة مادته 102.

ومن جهة أخرى، سجّل التجمع الوطني الديمقراطي موقف الجيش الوطني الشعبي الذي تقدّم به يوم أمس السيد نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، وهو موقف يرحب به الحزب كونه يسعى إلى تجنيب البلاد حالة الانسداد من خلال تفعيل المادة 102 من الدستور. وأمام هذه التطورات، يعبّر التجمع الوطنى الديمقراطى على موقفه فيما يلى:

- النتویه بموقف الجیش الوطنی الشعبی الحریص علی سلامة الجزائر وبقاقها تسیر فی إطار الدستور.
- 2- التوجه بالتقدير والعرفان للمجاهد عبد العزيز بوتفليقة على كل ما قدّمه للجزائر، سواء في مرحلة الكفاح التحرّري أو في مسار البناء والتشييد، ولاسيما خلال ترأسه للبلاد لاستعادة السلم وتجسيد المصالحة الوطنية وتنمية الجزائر في جميع المجالات خدمة لمصلحة المواطن والوطن.
- 3- يوصى التجمع الوطني الديمقراطي باستقالة السيد رئيس الجمهورية طبقا للفقرة الرابعة من المادة 102 من الدستور بغية تسهيل دخول البلاد في المسار الانتقالي المحدد في الدستور.
- 4- يوصىي كذلك بتعيين عاجل للحكومة من طرف السيد رئيس الجمهورية لاجتتاب أي فراغ
 أو تأويلات حول الجهاز الحكومي في هذه المرحلة الحساسة.





الوثيقة (19)

بيان حزب جبهة التحرير الوطنى يؤكد على تطبيق المادة 102 من الدستور الجزائري

حسزب جبهسة الستحرير الوطسني

الجزائر في 27 عارس 2019



لعن أعضاء النجنة المركزية لعزب جبهة التعرير الوطني العنباقة عن المؤلمر العائد...... اللحزب -بعد التناور مع أغلب أعضاء النجلة المركزية

-بعد إطلاعًا على كلمة السيد/ الغربق أحدد فايد مسالح غالب وزير الدفاع الوطني و فائد أركان الجيش الوطني الشعبي سنيل جيش التحرير الوطني و التي جاءت في خطابه أسام جنود و طبياط الناهية العسكرية الرابعة والتي إستعرض فيها الظروف الصحبة التي تحرابها بلاينا و سايعكن أن يتجر عنها عن مخاطر نهدد أمن و طننا من أجل تجنب كل تك و إستجابة لمطالب شعبًا في حراقه خلال الأسابيع الماضية ، قما عنينا إلا الرجوع إلى الشرعية الاستورية و تطبيق العادة 102 من الاستورا.

و بصفتا أعضاء النجلة المرازية لحزب الجبهة التحرير الوطني و المرتبطة ارتباطا عضويا و وثبقا يجيشنا الوطني التدمي الساهر الأمين على أمننا و أمن وطننا الغزيز .

فرتنا نفل عن مسادينا اللإشراع الذي جاء به السيد/ الغريق أحمد فايد صالح الالب وزير الدفاع الوطلي و فائد أركان الجيش الوطني الشعبي و القاضي بنفعيل المادة 102 من النستور كيداية شرعية و مستورية المكانا من الدين او طلقا من كافة المفاطر المتربضة به .

- درعوا عايدة المناطبين و المناطبات تعزب جبهة التحرير الوطني تقمين الإفتراح و العمل في الإنجاد الذي يدعن عاوة الغيراف الفاطلة في المجتمع من تحقيق ما يصبو إليه المعينا الكريم من أمن و إستقرار في ظال دولة ديمفراطية للمبية إجتماعية كما ينص عليه بيان أول توقعين 1954 .



جهة الإصدار: حزب جبهة التحرير الوطني.

المصدر: "أعضاء اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني يدعمون قرار قايد صالح (وثيقة)"، الجزائر اليوم، 2019/3/27، شوهد في 2019/12/22، في: http://bit.ly/2EIYugA